

AN  
DE

الشبكة  
العربية  
لديمقراطية  
الانتخابات

تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات  
حول الجولة الاستطلاعية لانتخابات مجلس الامة  
الكويتية

الكويت ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢

## تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات حول الجولة الاستطلاعية لانتخابات مجلس الامة الكويتية الكويت ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢

### تمهيد

قام وفد من الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، بالتنسيق مع جمعية الشفافية الكويتية بزيارة استطلاعية الى الكويت يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للاطلاع على الاوضاع العامة التي تسبق انتخابات مجلس الامة الكويتي والمزمع تنظيمها في الثاني من فبراير/شباط ٢٠١٢. وقد تشكل الوفد من كل من السيدات والسادة التالية اسماؤهم:

- آمنة الزعبي، رئيسة اتحاد المرأة الاردنية وعضو مجلس الاعيان في الاردن،
- د. طالب عوض، رئيس مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات- فلسطين.
- عبد النبي العكري، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية
- زياد عبد الصمد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

رافق الوفد في جولته رئيس جمعية الشفافية الكويتية الاستاذ صلاح الغزالي والاعضاء الدكتوراة معصومة ابراهيم منسقة الفريق الدولي لمراقبة الانتخابات ومحمد الانصاري واعتدال العيار من الجمعية.

خلال زيارته، التقى الوفد ممثلين عن الادارات الرسمية للمنظمة للانتخابات ومرشحين يمثلون اتجاهات مختلفة وشخصيات من المجتمع المدني، وقد جاءت اللقاءات على الشكل التالي:

اللقاءات مع ممثلين عن الادارات الرسمية المولجة في الاعداد للانتخابات:

- علي مراد، مساعد مدير عام الادارة العامة للشؤون القانونية لشؤون الانتخابات في وزارة الداخلية
- الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح وكيل وزارة الاعلام
- اللواء محمود الدوسري، الوكيل المساعد لشؤون الامن العام في وزارة الداخلية
- العميد محمود الطباخ، مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة في الكويت

اللقاءات مع شخصيات من المجتمع المدني

- المحامي خالد الكندري رئيس جمعية المحامين الكويتيين
- فيصل القناعي، امين السر العام في جمعية الصحفيين الكويتية
- د. غانم النجار ناشط حقوقي ومحلل سياسي وخبير انتخابي

اللقاءات مع المرشحين:

- د. أسيل العوضي المرشحة في الدائرة الثالثة (التحالف الوطني الديمقراطي)
- عدنان عبد الصمد، المرشح في الدائرة الاولى (التحالف الاسلامي الوطني)
- احمد عبد العزيز السعدون المرشح في الدائرة الثالثة (كتلة العمل الشعبي)
- د. علي العمير المرشح في الدائرة الثالثة (التجمع الاسلامي السلفي)
- د. جمعان الحربش، المرشح في الدائرة الثانية، (كتلة التنمية والاصلاح-حدس)
- صالح الملا المرشح في الدائرة الثالثة (المنبر الديمقراطي)

وبعد هذه الجولة، من اللقاءات والتي تخللتها ايضا زيارات الى كل من مقر جمعية الشفافية الكويتية حيث يتم تدريب المتطوعين على مراقبة الانتخابات والى بعض المخافر التي حددتها وزارة الداخلية لتقديم شكاوي المواطنين، أصدر الفريق البيان التالي:

تجري الانتخابات للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة لانتخاب اعضائه والبالغ عددهم الـ ٥٠ نائباً وفق الدستور الكويتي لسنة ١٩٦٢. لقد سبق الدعوة الى الانتخابات تطورات سياسية استدعت حل مجلس الامة والدعوة الى انتخاب مجلس جديد للامة. إذ مرت البلاد في أزمة سياسية استمرت لسنوات جرى خلالها حل مجلس الامة ثلاث مرات واستقالة الحكومة واعادة تكليف رئيسها ثلاثة مرات متتالية. وفي المرة الرابعة تم تعيين رئيس جديد لرئاسة مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح.

وكان للتحركات الشبابية والشعبية التي حصلت خلال هذه الفترة، احتجاجاً على سياسات الحكومة وللمطالبة بتغييرها، أثراً كبيراً في إجراء هذا التغيير. في نفس الوقت ارتفعت نبرة الخطاب السياسي بين الحكومة ومعارضيهما الذين اتهموها بالفساد وبالترويج له.

وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ تم قبول استقالة الحكومة وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ تم تكليف رئيس جديد للحكومة. وقد اتخذ سمو الامير قرارا يقضي بحل مجلس الامة والدعوة الى انتخابات مبكرة.

تمت الدعوة للانتخابات المبكرة وفق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ الذي عدل مرات، كما تم توزيع البلاد الى خمس دوائر تتضمن كل دائرة منها عشرة مقاعد. ويحق للناخب الكويتي التصويت لأربعة مرشحين على الأكثر في الدائرة التي ينتمي اليها.

وقد أقفل باب الترشيح بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١١ على ٣٩٨ مرشحاً أعلن ٢٧ منهم تنازلهم (انسحابهم) ضمن المهلة القانونية ليستقر عدد المتنافسين على ٣٧١ مرشحاً، علماً ان باب التنازل لازال مفتوحاً لغاية كتابة هذا البيان (عدد المرشحين المستمرين حتى تاريخ كتابة هذا التقرير ٣٤١).

وقد قامت اللجنة المكلفة بتدقيق الطلبات حسب المادة الثانية من قانون الانتخابات بشطب ١٥ مرشحاً. حيث تقدم المرشحون المشطوبون بطعون امام القضاء الذي أعاد تثبيت ترشيح ٩ وابطال ٢، ولازال ينظر في بقية الطعون.

#### أ- ملاحظات الفريق العربي

وبنتيجة اللقاءات والمشاهدات، لاحظ الفريق العربي أن التحضيرات الادارية واللوجستية للانتخابات تجري بشكل جيد عموماً وتعتبر الآلية التي اعتمدت مقبولة وفق المعايير الدولية رغم بعض الملاحظات التي سجلها الفريق اثناء قيامه بجولته.

ولعل ابرز ملاحظة سجلها الفريق هي الخلل في توزيع الدوائر حيث لا عدالة في توزيع الناخبين على الدوائر بحيث يتفاوت عدد الناخبين بين ٤٥,٤٠٠ الف ناخب في الدائرة الثانية و١١٣,٤٠٧ ناخب في الدائرة الخامسة، علماً ان عدد المقاعد متساوي في كل الدوائر.

#### ١- الملاحظات على قانون الانتخابات:

- وقد سجل الفريق العديد من الملاحظات الايجابية في قانون الانتخابات والتي تعتبر اصلاحية وفق المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات:
  - ضمان سرية الاقتراع من خلال:
  - اعتماد البطاقة المعدة سلفاً (ورقة التصويت) والتي تؤمنها وزارة الداخلية
  - اعتماد السانتر كتدبير الزامي
  - الاقتراع مكان السكن على ان يتم تسجيل الناخبين مسبقاً في الدائرة التي يختارها (وهو تدبير يسهل المشاركة ويخفف من امكانية الرشوة من خلال توفير وسائل النقل يوم الاقتراع)
  - لحظ القانون بعض المعايير التي تحدد طبيعة الخطاب الاعلامي اثناء الحملة
  - يحظر القانون صراحة استخدام دور العبادة والعلم
  - يجرم القانون الرشوة الانتخابية
  - يحظر استخدام اموال النقابات والجمعيات
- الا ان القانون يتضمن بنوداً لا تتطابق مع المعايير الدولية والاصول المتبعة لضمان ديمقراطية الانتخابات، من بينها:
  - لا يلحظ القانون الهيئة المستقلة للانتخابات، لا بل ينيط تنظم العملية الانتخابية الى ادارة الانتخابات في وزارة الداخلية. ان ذلك لا يضمن حيادية الجهة المنظمة ووقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين
  - لا يتضمن قانون الانتخابات معايير واضحة لتنظيم الاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية. وقد صدر لاحقا قرار وزاري رقم ٨١ لسنة ٢٠١١ عن وزير الاعلام، يضع بموجبه شروط ووضوابط التغطية الاعلامية والاعلان والترويج للانتخابات مجلس الامة والمجلس البلدي. وعلى اهمية هذا القرار، الا انه

- يتضمن معايير عامة وغير محددة.
- لا يوجد في القانون ما يؤدي الى تنظيم الانفاق الانتخابي وبالتالي لا يضع سقفاً أعلى للانفاق على الحملة الانتخابية. إن غياب ضوابط وسقف للانفاق يؤدي الى خلل في التوازن بين المرشحين، بين من لديهم الامكانيات الكبيرة لانجاح الحملة وبين المرشحين الذي لا يملكون مالا كافياً للانفاق على الحملة الانتخابية
- تتشكل لجان الانتخابات من رئيس وهو قاض يعينه وزير العدل ومندوب عن وزارة الداخلية ومندوبي المرشحين مهما بلغ عددهم، ان اشرك القضاء في الادارة التنفيذية للعملية الانتخابية لا ينسجم مع دوره كسلطة مستقلة في النظر في النزاعات التي قد تنشأ لاحقاً. كما ان اعتبار ان مندوبي المرشحين هم اعضاء في اللجان غير ضروري على الاطلاق لا بل يؤدي الى تضخم عدد الاعضاء ما قد يعيق الحركة والاداء.
- تحدد عدد الناخبين للجنة الواحدة ب ٨٠٠ وهي نسبة عالية مقارنة بالمعايير الدولية، علماً ان المعدل العالمي يحدد هذا العدد بين ٤٠٠ و ٦٠٠ ناخب للجنة الواحدة تجنباً للتزاحم والتدافع ما يؤدي الى توتر وبالتالي الى اشكاليات يوم عملية الاقتراع
- لا يوجد في القانون ما يعزز مشاركة المرأة في الانتخابات ولم تخصص كوتا نسائية في المقاعد. وعلى الرغم من حضور المرأة في الكثير من المناسبات والحياة السياسية والعامة، فلم يتجاوز عدد المرشحات الـ ٢٤ من اصل ٣٤١.
- يحق لكل مواطن كويتي اتم سن الـ ٢١ المشاركة في الاقتراع وهذا يعني أن سن الاقتراع مرتفع نسبياً مقارنة بالدول الاخرى التي تعتبر هذا السن ١٨.
- حق الترشح للمواطن الكويتي البالغ من العمر ٣٠ عاماً وهذا السن مرتفع مقارنة مع العديد من البلدان ، حيث يبلغ سن الترشح ٢٥ عاماً لا بل هناك العديد من دول العالم يكون سن الاقتراع هو سن الترشح.
- لا يحق للمجنسين منذ أقل من عشرين سنة المشاركة في الانتخابات وهي فترة زمنية طويلة نسبياً حيث يمكن تقليصها الى (١٠) سنوات.
- لا يلحظ القانون حق المجتمع المدني بمواكبة الانتخابات

## ٢- الملاحظات العامة

- تتميز الاوضاع العامة في البلاد بالاستقرار الامني وغياب اي اشكال من التوتر واعمال الشغب والاحداث الامنية التي قد تؤثر بالعملية الانتخابية
- اعدت وزارة الداخلية قوائم الناخبين وفق الجداول التي اعدت في شهر آذار/مارس ٢٠١١. كما يتم توزيع هذه القوائم على المرشحين الذين يحتاجونها لتنظيم حملاتهم الانتخابية كما سيصار الى نشرها في كل اللجان الانتخابية يوم الاقتراع
- اعدت وزارة الاعلام خطة اعلامية تتسع لاكثر من ١٢٠٠ اعلامي ووسيلة اعلامية من مختلف دول العالم. وقد خصصت الوزارة مركزاً اعلامياً لتسهيل اعمالهم يتضمن استديوهات وبرامج للمقابلات ووسائل الاتصال
- اصدر مجلس الوزراء قراراً يسمح بموجه للمجتمع المدني ممثلاً بجمعية الشفافية بمتابعة الانتخابات، وقد أجاز وزير الداخلية لممثلي جمعيات الشفافية والمحامين والصحفيين تشكيل فرق عمل لرصد المخالفات والجرائم الانتخابية بالدوائر الانتخابية الخمس، وقد اعتمد مقر جمعية الشفافية كأحد مراكز تلقي الشكاوى من المواطنين .
- تشكلت لجنة في وزارة الاعلام لرصد وسائل الاعلام والاعلاميين بهدف التأكد من التزامهم بالمعايير المقررة ويدعى للمشاركة ممثلون عن جمعي الشفافية والصحفيين للتأكد من موضوعية وعدم انحياز الوزارة في هذا المجال.

## ٣- الانتهاكات التي سجلت

- ذكر معظم المرشحين حصول حالات شراء اصوات وقد ابلغت جمعية الشفافية عن ١٤ حالة الى وزارة الداخلية وقد مضى اكثر من اسبوعين ولم تحلهم الى النيابة العامة لوقف الضرر
- اشتكى معظم المرشحين من انحياز وسائل الاعلام الخاصة والتي لا تراعى اوقات الظهور المتساوية وتسيء الى سمعتهم

## ٤- التوصيات

- في ضوء الملاحظات والمشاهدات التي رآها الفريق العربي، وبهدف تطوير المسار الانتخابي وتصويب العيوب، يوصي بالتالي:
- اعتماد مراكز ومقار غير المخافر لتلقي شكاوي المواطنين.
- الفصل التام بين دور القضاء في تنظيم الانتخابات ودوره في حل النزاعات، وبالتالي عدم تسمية قضاة لرئاسة اللجان.
- اصدار قرارات تشدد في معايير الاعلام الانتخابي بما يمنع القبح والذم، ويتيح الفرص المتكافئة امام المرشحين بما في ذلك في الاعلام الخاص
- اصدار القرارات التي تضع سقفاً للانفاق الانتخابي توخياً لتكافؤ الفرص امام المرشحين وتحديد اليات لمتابعة الانفاق الانتخابي.
- البت بسرعة في الحالات التي تقدمت بها جمعية الشفافية حول شراء الاصوات التي رصدتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لردع المخالفين

تجري الانتخابات في جو من الديمقراطية والمناخ السلمي، وفي اطار من الايجابية، ذلك على الرغم من التوتر على متسوى الخطاب السياسي الذي سبق هذه العملية والذي يترافق مع الحملات الانتخابية يقوم المجتمع المدني بدور فاعل ومؤثر في المسارات التحضيرية ان لجهة اعداد المراقبين او في مجال مراقبة وسائل الاعلام ومن خلال تواجد المتطوعين في مراكز تلقي الشكاوى وهو ما يعتبر خطوة هامة في تطوير دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة الديمقراطية والمشاركة في العملية الانتخابية ان الملاحظات التي ذكرت آنفا لا تؤثر مسار العملية الانتخابية ومصدقية نتائجها، ويمكن تدارك العديد منها فيما لو اتخذت التدابير السريعة والاجراءات التي تحول دون تماديها وتكرارها واخيرا، سيعود الفريق العربي في ٣١ كانون الثاني/يناير والذي سيتضمن ٣٥ خبيرا عربيا ودوليا للمساهمة في مراقبة الانتخابات يوم الاقتراع.